موانـــــــع الإمالـــــة

أ.م. د عمر علي محمدالدليمي د. ظافر عكيدي فتحي العاني
جامعة الأنبار / كلية العلوم الإسلامية / الفلوجة
قسم اللغة العربية

ملخص البحث

بعد التحليل والتدقيق في (موانع الإمالة) وجدنا أن الأصل في كلام العرب عدمُ الإمالة، ويسمى(الفتح والنصب)، وهي لغة الحجازيين، وان (الإمالة) فرع من عدم الإمالة، وهي لغة عامة نجد، وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع، وهي نوعان: ١- إمالة حرف إلى حرف. وهو إمالة الألف نحو الياء، والألف لا تكون ساكنة، وما قبلها مفتوح؛ولهذا تكون حرف مد ولين في آن واحد، لذا إذا أميلت إلى جهة الياء تمال الفتحة نحو الكسرة. ٢- إمالة حركة الفتحة نحو الكسرة إذا لم يكن بعدها ألف.

والغرض من الإمالة عند العرب هو التقريب، والتناسب ، والمشاركة بين الأصوات طلبا للخفة، وهو منهج صوتي في كلامهم. وحكمها الجواز لا الوجوب. وتمال الفتحة ولكنها لا تمال إلا إذا وقعت قبل حرف من أحرف الإمالة الثلاثة: (الألف، والراء، وهاء التأنيث)،وسميت بذلك ؛ لأن الإمالة في كلام العرب لا تكون إلا فيها، وتكون إمالتها بشروط.

وللإمالة أسباب ذكرها النحويون، واختلفوا في ذكر عددها، وأكثرهم جعلها ستة، وبينا أن من جعلها ستة ذكرها باختصار، ودمج أكثر من سبب في سبب واحد، ثم ضمن ما زاد عليها في الشرح والتمثيل، والذي جعلها أكثر من ذلك فصل، ثم اتبعه بالشرح والتمثيل. ولها موانع وهي على نوعين: ما كان مانعا للسبب بشروط، وهي ثمانية: (أحرف الاستعلاء السبعة) ، وهي: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، والخاء، والغين المعجمتان، والقاف، و (الراء) غير المكسورة، وما كان ممنوعا في الأصل لم تدخله الإمالة من أول الأمر كما هو مبين في ثنايا البحث.

The Abstract

Alemalah Obstacles

After an analytical and accurate study in the obstacles of Alemalah، the researcher found that the Arab speech is far from the use of Alemalah. While the language of Alhijazeen is called (Alfatah and Alnasb)، the language of Najed is considered as a language of Alemalah and also called Alkasr، Albatah، and Aledhja'a. It divided into two kinds: 1- Alemalah of a letter to letter that is Alemalah of Alalf towards Alya'a if Alya'a is static and is preceded by opened. Accordingly، if it is veered towards Alya'a، it would veer towards Alfatah to Alkasr. 2- Alemalah of Alfatah to Alkasr if it does not follow by Alalf.

The purpose of using Alemalah among Arab is for parataxis، proportionality، and the participation between the voices in order to make alacrity.It is a vocal method within Arab speech. The three letters of Alemalah are: Alalf، Alra'a، and Ha'a Altaeneeth. It has been called like that because of the use of these three letters.

Arab grammarians indicated some reasons which stand behind the use of Alemalah and most of them mentioned to six reasons. Moreover، they indicated some obstacles which prevent these reasons based on eight conditions. These conditions are the seven letter of supereminence (Alta'a، alda'a، Aldhad، Alssad، Alkha'a، lexicographical Ghein، Alqaaf، and Alra'a which are not maqsura. Finally، Alemalah will not involve if it has prevented by origin as it indicated throughout the research.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضلُ الصلاةِ وأتَمُّ التسليمِ على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن والاهم وتبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ:

فهذا بحثٌ يتناولُ موضوعا من موضوعاتِ اللغةِ العربيةِ، ألا وهو (موانع الإمالة).

تناول هذا البحثُ تعريف الإمالة لغة واصطلاحا، وتبين من خلال التعريف أنَّ الإمالة نوعان: ١- إمالة حرفٍ إلى حرفٍ، وهو إمالة الألفِ نحوَ الياءِ. ٢- إمالة حركة الفتحة نحوَ الكسرة إذا لم يكن بعدها ألفٌ، وبيَّنَ هذا البحث أن الفتح غير الإمالة، وهما لغتان من لغات العرب، فالفتحُ لغة الحجازيين، والإمالة لغة عامَّة نجد. وتسمى الكسر والبطح والإضجاع. والغرض من الإمالة عند العرب هو التقريبُ، والتناسبُ، والمشاكلةُ بين الأصوات طلبا للخفة، وهو منهجٌ صوتيٌّ في كلامهم. وحكمها الجواز، وتُمالُ الفتحةُ ولكنها لا تُمالُ إلا إذا وقعت قبل حرفٍ من أحرفِ الإمالة الثلاثة: (الألفُ، والراءُ، وهاءُ التأنيث)، وسُمِّيَتْ بذلك؛ لأن الإمالة في كلام العرب لا تكون إلا فيها، وتكون إمالتها بشروطٍ كما هو مبين في ثنايا البحث.

وللإمالة أسباب ذكرها النحويون، واختلفوا في ذكر عددها، ولكننا ذكرنا ما ذكره أكثر العلماء في جعلها ستة، ولها موانع ثمانية، وهي: الراء غير المكسورة، وأحرف الاستعلاء السبعة، وهي: الطاءُ، والظاءُ، والصادُ، والضادُ، والخاء، والغين المعجمتان، والقاف، والأربعة الأُولى مستعليةٌ مُطبقةٌ، والثلاثةُ الأُخَرُ مستعليةٌ غيرُ مُطبَقَةٍ.

وإنما منعت هذه الأحرفُ المستعليةُ الإمالة طلبا لتجانس الصوت؛ لأن هذه الأحرفَ تستعلي إلى الحنك، وفي الإمالة انحدارٌ، وفي الألف صعود، وهذه الأحرفُ كلها متصعِّدةٌ فقويَ سببُ التَّصعُّدِ، فلذلك منَعَت الإمالة، وأما الراءُ وإن لم يكن فيها استعلاءٌ ولكنها مكررة فشُبِّهت بالمستعلية للتكرر الذي فيها بل قيل هو أشدُّ مانعًا، وشروط المنع في هذه الأحرف مذكورة في ثنايا البحث.

وذكرنا مانعا ثالثًا وهو ما كان ممتنعا في الأصل، وهو بعض الأسماء والأفعال والحروف التي تمتنع فيها الإمالة، وذكرنا ما فيها من خلاف، ونحن لا نجزم بأنَّ ما وصلنا إليه من نتائج هو الحق، وإنما هو ما بدا لنا وارتأيناه، فإن كان صوابا فمن عند الله وفضله، وإن كان خطأً فزلّة نفسي. والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

الباحثان

موانع الإمالة

تمهيد:

موانع: اسم فاعل، وهو جمع مانع، ووزن فَواعل جمع لفاعلة فكان الأصل فيه أن يكون جمعًا لـ(مانعة)، ولكن مجيئه لغير العاقل كان مسوِّغًا لذلك.

جاء في الصحاح: ((أو ما كان لغير الآدميين، مثل جمل بازل وجمال بوازل، وجمل عاضه وجمال عواضه، وحائط وحوائط، فأما مذكر ما يعقل فلم يجمع عليه إلا فوارس، وهوالك، ونواكس))[١].

والمانع اسم فاعل من الفعل (مَنَعَ)، و((المَنْعُ ضد الإعطاء، وقد مَنَع من باب قطع فهو مانِعٌ و مَنُوعٌ و مَنَّاعٌ و مَنَعَهُ عن كذا فامْتَنَعَ منه))[٢].

وجاء في التعريفات: ((المانع من الإرث عبارة عن انعدام الحكم عند وجود السبب))[٣].

والإمالة: مصدر الفعل (أمالَ)، وهو رباعيٌّ مزيدٌ فيه الهمزة في أوله على الثلاثيِّ المجرد (مالَ)، وأصله: (مَيَلَ)، فقلبت الياءُ ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: (مالَ)؛ ولهذا يكونُ أصلُ أَمالَ (أَمْيَلَ) بسكون الميمِ، وفتح الياء على وزن (أَفْعَلَ)، فنُقِلَتْ فتحة الياء إلى الميم الساكنة قبلها، فصارت: (أَمَيْلَ) بفتح الميمِ، وسكون الياءِ، ثم قلبت الياءُ ألفا؛ لأنها في الأصل كانت متحركة، ومفتوحٌ ما قبلها الآن، فصارت: (أَمالَ)؛ لذا يكون أصل: إمالة (إمْيَالٌ) بسكون الميم، وفتح الياء على وزن (إفْعَال)، فنُقِلَتْ فتحة الياء إلى الميم الساكنة قبلها، فصارت: (إمَيْال) بفتح الميمِ، وسكون الياءِ، ثم قلبت الياءُ ألفا؛ لأنها في الأصل كانت متحركة، ومفتوحٌ ما قبلها الآن، فصارت: (إمَاْال) بألفين ساكنتين الأُولى المنقلبة عن الياء عين الكلمة، والثانية ألف المصدرية، فحذفت الألف الأُولى، وعُوِّضَ عنها بالتاء، فصارت: (إمالة) كـ(إقامة) على وزن (إفَالة).

جاء في لسان العرب: (((مَيَلَ): المَيْلُ: العُدول إلى الشيء والإقبالُ عليه وكذلك المَيْلانَ، و مالَ الشيءُ يَمِيلُ مَيْلاً، ومَمالا، ومَمِيلا، وتَمْيالا))[٤].

ولهذا فالإمالة لغةً: ((مصدرُ أَمَلْتَ الشيءَ إمالةً إذا عدلتَ به إلى غير الجهة التي هو فيها من مالَ الشيء يَمِيْلُ مَيْلا إذا انحرف عن القصد))[٥].

واصطلاحًا: عرفها ابن جني (ت٣٩٢هـ) بقوله: ((أما الفتحةُ المشوبةُ بالكسرةِ فالفتحةُ التي قبلها الإمالة نحو فتحة عين عَابِدٍ، وعَارِفٍ، وذلك أن الإمالة إنما هي أن تَنْحُوَ بالفتحة نحوَ الكسرة، فتُميلَ الألفَ التي بعدها نحوَ الياءِ لضرب من تَجانُسِ الصَّوتِ، فكما أن الحركة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة، وهذا هو القياس؛ لأن الألف تابعة للفتحة فكما أن الفتحة مشوبة فكذلك الألف اللاحقة لها، وقد أمالوا أيضا هذه الفتحة وإن لم تكن بعدها ألف فقالوا: من عَمْرو، ورَأَيْتُ خَبْطَ رِياحٍ، وقرأ بعضهم (فإنهم لا يكذبونَكَ) وقرىء أيضا (وإنَّا إلَيْه راجعون)، و(رأَى الْقَمَرَ)))[٦]، فبيَّنَ

ابن جني من خلال التعريف أن الإمالة منهج صوتي الغرض منه تجانس الصوت بين الفتحة والكسرة من جهة، وبين الألف والياء من جهة أُخرى؛ لذلك تكون الفتحة في الإمالة غير خالصة بل هي مشوبة بصوت الكسرة، وكذلك الألف لا تكون خالصة، وإنما هي مشوبة بصوت الياء.

ويكون هذا النوعُ من الإمالة ((كثيرًا وهو المحض، ويقال له: الإضجاع[٧]، ويقال له: البطح[٨]، وربما قيل له الكسر أيضًا))[٩].

جاء في القواعد والاشارات في أصول القراءات: ((البطح، والإضجاع، وهما عبارتنا قديمتان عن الإمالة الكبرى))[١٠].

والفتحُ غيرُ الإمالة، وهما لغتان من لغات العرب، فالفتحُ لغة الحجازيين، والإمالة لغة عامَّة نجد[١١].

الغرض من الإمالة

الغرض من الإمالة عند العرب هو التقريبُ، والتناسبُ، والمشاكلةُ بين الأصوات طلبا للخفة، وهو منهجٌ صوتيٌّ في كلامهم، قال سيبويه: ((وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصادَ من الزايِ حين قالوا: (صَدَرَ)، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربها من الزاي والصاد التماس للخفة؛ لأن الصاد قريبةٌ من الدال فقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال وبيان ذلك في الإدغام فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك فالألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقربوها منها))[١٢].

حكمُ الإمالة

تناول العلماء حكمَ الإمالة، وكان حكمها الجواز لا الوجوب.

قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بعد أن ذكر معنى الإمالة، وأسبابها: ((وهذِه الإمالة تجوزُ ما لَمْ يمنعْ مِنْ ذلكَ الحروفُ المستعليةُ أَو الراءُ إذا لم تكنْ مكسورةً))[١٣].

وقال ابن جني في باب ذكر الفرق بين العلَّة المُوجِبةِ، وبين العلَّةِ المُجَوِّزَةِ: ((وضرب آخر يسمَّى علّةً، وإنما هو في الحقيقةِ سبَبٌ يُجَوِّزُ، ولا يُوجِبُ، من ذلك الأسبابُ الستَّةُ الداعيةُ إلى الإمالة هي علّةُ الجواز لا علّةُ الوجوبِ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمرٌ يُوجِبُ الإمالة لا بدّ منها، وأن كلّ مُمَالٍ لعلّةٍ من تلك الأسباب الستّةِ لك أن تترك إمالتَهُ مع وجودِها فيه فهذه إذًا علّةُ الجوازِ لا علةُ الوجوبِ))[١٤].

وقال الرضي (ت ٦٨٦هـ): ((اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها، بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح))[١٥].

أمَّا مَنْ قال بالوجوب فأُجيب عنه بأنَّ في قوله تجوُّزًا، وتسمُّحًا[١٦].

وبهذا تبيَّن أن العلماء القدماء الذين يُعتَدُّ بقولهم قالوا بجواز الإمالة لا بوجوبها.

أما المحدثون فقد كانت لهم آراء في ذلك أيضًا، فمنهم من قال بوجوبها[١٧]، ومنهم مَن قال بجوازها[١٨] لا مجال لذكرها في هذا البحث.

أحرفُ الإمالة

تُمالُ الفتحةُ ولكنها لا تُمالُ إلا إذا وقعت قبل حرفٍ من أحرفِ الإمالة الثلاثة: (الألفُ، والراءُ، وهاءُ التأنيث)، وسُمِّيَتْ بذلك؛ لأن الإمالة في كلام العرب لا تكون إلا فيها، وتكون إمالتها بشروطٍ كما يلي:

أوَّلا: الألفُ، ((إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها))[١٩]، ومن المعلوم أنَّ الألفَ لا يكون قبلها من الحركات إلا الفتحةُ؛ ولهذا إذا أُمِيْلَتْ تُمالُ الفتحةُ معها، وتكونُ إمالتُهما في الأسماء المعربة، والأفعال المتصرِّفة إذا وُجِدَ فيهما سبَبُ الإمالة؛ ولهذا لا تُمالان في حرفٍ، فلا تُمالُ (إلَّا)، و(على)، و(إلى)، ((وإنما امتنعت الإمالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا))[٢٠]، ولا تُمالُ أيضًا إذا كانت في الأسماء المبنية؛ لأنها تُشبِهُ الحروف في عدم التَّصَرُّفِ، و((لأنَّ الإمالة نوعٌ من التَّصَرُّفِ، وهو لا يدخلُ في الحرفِ، ولا فيما أشبهه إلا ما يُستَثنى))[٢١].

ثانيًا: الراءُ، ولا تُمالُ الفتحةُ، والألفُ قبلها، أو بعدها إلا بشروطٍ سنذكرها عند كلامنا عليها في موانع الإمالة.

أمَّا اشتراطُ أن تكون الراءُ في طَرَفِ الكلمة، أي: لامًا فليس بصحيحٍ؛ لأنَّ سيبويه ذكر جوازَ إمالة الفتحة قبل الراء التي لم تكن طَرَفًا بقوله: ((وتقول هذا قفا رياح كما تقول رأيت خبط رياح فتميل طاء خبط للراء المنفصلة المكسورة))[٢٢]، وجاء في توضيح المقاصد: ((أن تكون الراء في طرف، وفي بعض نسخ التسهيل: أن تكون لاما، وليس اشتراط ذلك بصحيح؛ لأن سيبويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء في قولهم: (رأيت خبطَ[٢٣] رِياح)، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو: (العَرَد)[٢٤]، والراء في ذلك ليست بلام، ولعله إنما خص الطَّرَفَ؛ لكثرة ذلك فيه))[٢٥].

ثالثًا: هاء التأنيث، ((وإنما يكون هذا في الوقف خاصة كرَحْمَة ونِعْمَة؛ لأنهم شبهوا هاءَ التأنيث بألفه؛ لاتفاقهما: في المخرج، والمعنى، والزيادة، والتطَرُّفِ، والاختصاصِ بالأسماءِ))[٢٦]، وقد فسَّرَ الشيخ خالد الأزهري الاتفاقَ بين هاءِ التأنيث، وألفه المقصورة بقوله: (((لاتفاقهما في المخرج)، وهو أقصى الحلقِ، (والمعنى)، وهو الدلالةُ على التَّأنيثِ، (والزيادة) على أصول الكلمة، (والتَّطَرُّفِ) في آخر الكلمةِ، (والاختصاص بالأسماءِ) الجامدة والمشتقَّةِ))[٢٧].

أسبابُ الإمالة

ذكر النحويون أسباب الإمالة، واختلفوا في ذكر عددها، فمنهم مَنْ جعلها خمسةً، ومنهم من جعلها ستةً، ومنهم مَنْ جعلها ثمانيةً، ومَنهم مَنْ جعلها عشرةً، ومنهم مَنْ جعلها اثنَي عشَرَ، وأكثر العلماء جعلها ستة:

قال الصيمري من نحاة القرن الرابع الهجري: ((الأسباب التي تجوز معها الإمالة خمسةٌ))[٢٨].

وقال ابن السراج: ((والأسبابُ التي يُمالُ لها ستةٌ: أَن يكونَ قبلَ الحرفِ أو بعدَهُ ياءٌ أو كسرةٌ أَو يكونَ منقلباً أَو مشبهاً للمنقلبِ أو يكونَ الحرفُ الذي قبلَ الألفِ قد يكسرُ في حَالٍ أَو إمالةٍ لإمالةٍ))[٢٩].

وقال ابنُ جنِّي: ((وضرب آخر يسمَّى علّةً، وإنما هو في الحقيقةِ سبَبٌ يُجَوِّزُ، ولا يُوجِبُ، من ذلك الأسبابُ الستَّةُ الداعيةُ إلى الإمالة هي علّةُ الجواز لا علّةُ الوجوبِ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمرٌ يُوجِبُ الإمالة لا بدّ منها، وأن كلّ مُمَالٍ لعلّةٍ من تلك الأسباب الستّةِ لك أن تترك إمالتَهُ مع وجودِها فيه فهذه إذًا علّةُ الجوازِ لا علةُ الوجوبِ))[٣٠].

وقال أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ): ((فهذه ستة أسباب توجب الإمالة))[٣١].

وقال أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ): ((وللإمالة أسباب وموانع فأسبابها ستةً: الياء والكسرة والانقلاب وما في حكمه وكون الحرف ينكسر في حال والإمالة للإمالة))[٣٢].

وقال المرادي: ((وأما أسبابها فقسمان: لفظي ومعنوي، فاللفظي: الياء والكسرة، والمعنوي: الدلالة على ياء أو كسرة، وجملة أسباب إمالة الألف –على ما ذكره المصنف– ستة))[٣٣].

وقال السيوطي: ((وأسباب الإمالة فيما ذكر أبو بكر بن السراج استخراجا من كتاب سيبويه ستة وهي كسرة تكون قبل الألف أو بعدها وياء قبلها وانقلاب الألف عن الياء وتشبيه ألف بالألف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال))[٣٤].

وذكر ابن هشام أنها ثمانية قائلا: ((أما الأسباب فثمانية))[٣٥].

ونقل السيوطي أنها عشرة قائلا: ((أما أسبابها فذكرها القراء عشرة))[٣٦].

وأوصلها ابن الجزري إلى اثنَي عشرَ سبَبًا قائلا: (((فأسباب الإمالة) قالوا هي عشرة ترجع إلى شيئين: أحدهما الكسرة، والثاني الياء وكل منهما يكون متقدمًا على محل الإمالة من الكلمة ويكون متأخرًا ويكون أيضًا مقدرًا في محل الإمالة وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدرتين محل الإمالة ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة، وقد تمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة وتسمى هذه إمالة لأجل إمالة وقد تمال الألف تشبيهًا بالألف الممالة (قلت) وتمال أيضًا بسبب كثرة الاستعمال وللفرق بين الاسم والحرف فتبع الأسباب اثني عشر سببًا والله أعلم))[٣٧].

وهنا سؤالٌ مفاده: هل إن مَن ذكر أكثرَ من ستة أسباب قد ذكر أسبابا لم يذكرها مَن ذكر الستة؟.

والجواب: لا، ولكن الذي جعلها ستة ذكرها باختصار، ودمجَ أكثر من سبب في سبب واحد، ثم ضمن ما زاد عليها في الشرح والتمثيل، والذي جعلها أكثر من ذلك فصَّل، ثم أتبعه بالشرح والتمثيل، وقد أجاب المرادي عن ذلك أيضًا بقوله: ((واعلم أن عبارات المصنفين اختلفت في ذكر أسباب الإمالة، وليس بينهم في ذلك كبير اختلاف))[٣٨].

وسنذكر ما قاله المرادي، وابن هشام؛ لأنهما شرحا ما قاله ابن مالك في ألفيته، فنقول:

ذكر المراديُّ أسباب الإمالة الستة قائلا: ((وأما أسبابها فقسمان: لفظي ومعنوي، فاللفظي: الياء والكسرة، والمعنوي: الدلالة على ياء أو كسرة، وجملة أسباب إمالة الألف –على ما ذكره المصنف– ستة: الأول: انقلابها عن الياء، الثاني: مآلها إلى الياء، الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه فلت، الرابع: ياء قبلها أو بعدها، الخامس: كسرة قبلها أو بعدها، السادس: التناسب))[٣٩].

فبدأ بتقسيم الأسباب على نوعين: النوع الأول: سمَّاه لفظيًّا؛ لأنه يكون منطوقًا به، وهما: الياءُ، والكسرةُ، والنوع الثاني: سمَّاه معنويًّا؛ لأنه لم يكن منطوقًا به، وهما بقية الأسباب الأربعة، فكان مجموع الأسباب اللفظية، والمعنوية ستةً: وسنذكرها باختصار كما رتبها المراديُّ؛ لأن المراد في هذا البحث موانع الإمالة، ولكن لا بدَّ من ذكر أسبابها، وهي:

الأول: انقلاب الألف عن الياء الواقعة طرفًا في الكلمة، سواء كانت أصليةً في الاسم، نحوُ: مَرمًى، أو في الفعل، نحوُ: رَمَى، أم منقلبة عن ياء منقلبة عن واو وقعت رابعة فصاعدًا، وهذا ما يظهر من تمثيله في الاسم، نحوُ: مَلْهًى، أو في الفعل، نحوُ: أعطى[٤٠]، وقد ذكر ابن هشام الألف المتطرفة المنقلبة عن ياء فقط بقوله: ((أحدها كون الألف مبدلة من ياء متطرفة، مثاله في الأسماء الفتى والهدى، ومثاله في الأفعال هَدَى واشترى))[٤١].

الثاني: مآل الألف إلى الياء، وقد ذكرها ابن هشام بقوله: ((الثاني: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف كألف حبلى لقولهم في التثنية حبليان، وفي الجمع حبليات))[٤٢].

الثالث: كون الألف بدل عين ما يقال فيه فلت، وقد ذكرها ابن هشام بقوله: ((الثالث: كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك: (فِلْت) بكسر الفاء، نحو: باع، وكال، وخاف، وكاد))[٤٣].

الرابع: ياء قبل الألف، أو بعدها، وقد ذكرها ابن هشام بقوله: ((الرابع: وقوع الألف قبل الياء كبايعته وسايرته. الخامس: وقوع الألف بعد الياء متصلة كبيان، أو منفصلة بحرف كشيبان، أو بحرفين أحدهما الهاء نحو دخلت بيتها))[٤٤].

الخامس: كسرة قبل الألف، أو بعدها، وقد ذكرها ابن هشام بقوله: ((السادس: وقوع الألف قبل الكسرة نحو عَالِم، وكاتِب. السابع: وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة إما بحرف، نحو: كِتاب وسِلاح، أو

بحرفين أحدهما هاء، نحو: يُريدُ أن يضربَها، أوساكن، نحو: شِمْلال، وسِرداح، أو بهذين وبالهاء، نحو: دِرْهَماك))[٤٥].

السادس: التناسب، وقد ذكره ابن هشام بقوله: ((الثامن: إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها أو في كلمة قارنتها قد أمليتا لسبب فالأول كرأيت عمادا وقرأت كتابا[٤٦].

موانعُ الإمالة

تقدَّم الحديث عن الغرض من الإمالة عند العرب، وهو التقريبُ، والتناسبُ، والمشاكلةُ بين صوتي الفتحة، والكسرة من جهة، وبين صوتي الألف، والياء من جهة أُخرى طلبا للخفة، و((لئلا تختلف الأصوات فتتنافر)) [٤٧]، وسُمِّي بالمجانسة الصوتية، وهو منهج صوتيٌّ في كلامهم؛ ولهذا كلما قوي سبب الإمالة كانت أقوى وأحسنَ وأَلْزَمَ.

جاء في المقتضب: ((فأمَّا عِيَالٌ فالإمالة له ألزمُ؛ لأن مع الكسرة ياء، فكل ما كانت الياءُ أقربَ إلى ألفه أو الكسرةِ فالإمالة له ألزمُ والنصبُ فيه جائزٌ، وكل ما كثرت فيه الياءاتُ أو الكسراتُ فالإمالة فيه أحسنُ من النصبِ)) [٤٨].

فإذا ما انتفت هذه المجانسة انتفت الإمالة، ويكون الانتفاء من عدمه كلِّيًّا، أو أكثرَ، أو متساويا، أو أقلَّ، بحسب قرب المجانسة وبعدها[٤٩]؛ لذا قد يكون المانع الذي يعارض السبب مانعًا كُلِّيًّا لا تجوز معه الإمالة بأي حال من الأحوال، وقد تجوزُ بحسب تفاوت درجة الحسن والقبح في تجانس الأصوات وتقاربها.

ويوجدُ فرق بين السبب المجوِّز للإمالة، وبين المانع منها؛ ذلك أن السبب لا يُجوِّزُ الإمالة إلا إذا كان متَّصلا، والمانع يمنعها سواءٌ أكان متصلا أم منفصلا، قال ابن مالك:

وَلا تُمِلْ لِسَبَبٍ لِمْ يَتَّصِلْ * وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ[٥٠].

فسببُ الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان متصلاً، ويؤثر المانع وإن كان منفصلاً، فمثال السبب المتصل قولك: (أتى أحمد)، فتُمالُ ألفُ (أتى)؛ لاتصالها بسبب الإمالة في التقدير، وهو كونها مبدلة من ياء في طرف، ولا تمال في قولك: (لزيدٍ مال)؛ لانفصالها عن سبب الإمالة، وهو الكسرة بالميم الفاصلةِ بينهما، ومثال المانع المنفصل قولك: (كِتابُ قاسم)، فيُمنَعُ إمالةُ الألفِ في (كِتاب) مع وجود سبب الإمالة، وهو الكسرة قبلها؛ لوجود حرف الاستعلاء (القاف) المانع من الإمالة مع الفصل بينه وبينها بحرف واحد، وهو (الباء)، وهذا معنى قوله: (ولا تمل لسبب لم يتصل ... إلخ) أي: لا تمل لسبب غير متصل بأن كان منفصلاً، أما الكف– وهو سبب المنع – فقد يؤثر ولو كان منفصلاً، وقد علَّل الأشموني (ت ٩١٨هـ)ذلك بقوله: ((وإنما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا؛ لأن الفتح –أعني ترك الإمالة– هو الأصل فيُصارُ إليه لأدنى سبب، ولا يُخْرَجُ عنه إلا لسببٍ مُحَقَّقٍ)) [٥١].

وقد عقَّب الصبَّانُ (ت ١٢٠٦هـ) على قوله: (لسبب محقق) بقوله: ((المناسبُ لسبَبٍ قويٍّ)) [٥٢]؛ لأن قوةَ الإمالة وحسنَها ناشئٌ عن قوة السبب لا عن تحقُّقه، وضعفَها وعدمَ حسنِها ناشئٌ عن ضعفِهِ.

فالسبب لابدَّ أن يكون مباشرًا؛ لأنه موجِبٌ، والموجب لا يكون مؤثِّرًا إلا إذا كان متصلا، والمانع نافٍ، والنافي قد يكونُ متَّصلا، وقد يكون مُنفصِلا.

ومن المعلوم أنَّ سببَ الإمالة إمَّا أن يكون ياءً مقدَّرةً بعد الألف، أي: –غيرَ ملفوظٍ بها–وتكون كما يلي:

أحدها: أن تكون مبدلةً من ياء متطرفة سواءٌ أكانت في الأسماء، نحوُ: (الفتى، والهدى) أم في الأفعال، نحو: (هدَى، واشترى) [٥٣]؛ إذ أصلها في هذه الأمثلة ياءٌ.

ثانيها: أن تكون الياءُ تخلفُ الألفَ في بعض التصاريفِ، نحوُ: (حُبلى) [٥٤]؛ إذ يقالُ في التثنية: (حُبليان)، وفي الجمع: (حُبلَيات).

وإمَّا أن يكون سببُ الإمالة ياءً ظاهرةً قبل الألف، أي: – ملفوظا بها – وتكون كما يلي:

أحدها: أن تقع بعد الألف، نحوُ: (بايعتُهُ، وسايرتُهُ)، ووصف ابن هشام هذه الحالة بالإهمال قائلا: ((وقد أهمله الناظم والأكثرون)) [٥٥]؛ إذ لم يقولا بها.

ثانيها: أن تقع قبل الألف متَّصلةً بها، نحوُ: (بيَان)، أو منفصلةً عنه بحرفٍ، نحوُ: (شَيْبان)، أو منفصلة عنه بحرفين، نحو: (دخلتُ بَيتَها) [٥٦].

وإمَّا أن يكون سببُ الإمالة كسرةً مقدَّرةً، أي: –غيرَ ملفوظٍ بها– وذلك إذا كانت مُبدلةً من عين فعل يؤُول عند إسناده إلى التاء إلى وزن: (فِلْتُ) – بكسر الفاء –، وتكونُ كما يلي:

أحدها: أن تكون الألفُ منقلبةً عن ياء، نحوُ: (باعَ) أصلها: (بَيَعَ)، و(كالَ) أصلها: (كَيَلَ)، و(هابَ) أصلها: (هَيَبَ) [٥٧].

ثانيها: أن تكون الألفُ منقلبةً عن واوٍ مكسورةٍ، نحوُ: (خَافَ) أصلها: (خَوِفَ) – بكسر الواو –، و(كَادَ) أصلُها: (كَوِدَ) – بكسر الواو – أيضًا[٥٨].

وإمَّا أن يكون سببُ الإمالة كسرةً ظاهرةً، أي – ملفوظًا بها –، وتكون كما يلي:

أحدها: أن تكون الألفُ قبل الكسرةِ من دون ياءٍ، نحوُ قولك: (رجلٌ عابِدٌ، وعَالِمٌ، وسالِمٌ)[٥٩].

ثانيها: أن تكون الألفُ بعد الكسرةِ من دون ياءٍ أيضًا مفصولةً بحرفٍ مُتحرِّكٍ بحركةٍ، نحوُ: قولك: (عِبَادٌ، وجِبَالٌ، وحِبَالٌ)[٦٠].

ثالثُها: أن تكون الألفُ بعد الكسرةِ من دون ياءٍ أيضًا مفصولةً بحرفين مُتحرِّكين بحركةٍ أحدهما هاءٌ، نحوُ: قولك: (يريدُ أن يضربَها)[٦١].

رابعها: أن تكون الألفُ بعد الكسرةِ من دون ياءٍ أيضًا مفصولةً بحرفين أوَّلُهما ساكنٌ، وثانيهما مُتحرِّكٌ بحركةٍ، نحوُ: قولك: (شِمْلال، وسِرْدَاح)[٦٢].

خامسُها: أن تكون الألفُ بعد الكسرةِ من دون ياءٍ أيضًا مفصولةً بثلاثة أحرف أوَّلُهما ساكنٌ، وثانيهما هاءٌ مُتحرِّكةٌ بحركةٍ، وثالثهما حرفٌ مُتحرِّكٌ بحركةٍ أيضًا، نحوُ: قولك: (دِرْهَمَاكَ)[٦٣].

سادسها: أن تكون الألفُ بعد الكسرةِ مع ياءٍ بعدها، نحوُ قولك: (عِيَالٌ)[٦٤] ، وكل هذا إمالته جائزة، ولكنها في (عِيَال) تكون ألزمَ؛ ((لأنَّ مع الكسرةِ ياءً، فكل ما كانت الياءُ أقربَ إلى ألفه أو الكسرةِ فالإمالة له ألزم والنصب فيه جائز))[٦٥]، وهذا يعني أنَّ الفتحةَ والياءَ كلَّما ازدادتا قربًا من الكسرةِ والياءِ كانت الإمالة فيهما ألزمَ؛ لازدياد قرب المجانسة الصوتية بينهما، ولهذا إذا بعُدت هذه المجانسةُ الصوتيةُ بسبب مانع يمنعها فإنها تكون مَمنوعةً منها.

فتبيَّن من هذا أنَّ سببَ الإمالة إمَّا أن يكون كسرةً ظاهرةً، أو ياءً ظاهرتين، وإمَّا أن يكون كسرةً، أو ياءً مُقدَّرتين كما مضى.

وإذا كان سببُ الإمالة يكون مع الظاهر، والمقدَّرِ فالمانعُ لا يكفُّ إلا السببَ الظاهرَ فقط، أمَّا السببُ المقدَّرُ فلا يكفُّهُ المانعُ، فمثالُ الكسرة المقدَّرةِ قولك: (خافَ) فإنَّ ألفه مُنقلبةٌ عن واو مكسورةٍ؛ إذ أصلها: (خَوِفَ)؛ وسببُ الإمالة الكسرةُ المقدَّرةُ في الواوِ المنقلبةِ إلى الألفِ، ومثالُ الياءِ المقدَّرةِ قولك: (طَابَ) فإن ألفه منقلبةٌ عن ياء؛ هي سبب الإمالة؛ إذ أصلها: (طَيَبَ).

قال ابنُ هشام: ((وَشَرْطُ الإمالة التي يُكُفُّهَا المانعُ: أن لا يكون سببُها كسرةً مقدرةً، ولا ياءً مُقَدَّرةً))[٦٦]، وبيَّنَ علَّةَ ذلكَ بقوله: ((فإن السببَ المقدَّرَ هنا لكونه موجودًا في نفس الألف أقوى من الظاهر؛ لأنه إما متقدم عليها، أو متأَخِّرٌ عنها فمن ثَمَّ أُميلَ نحوُ: (خافَ، وطابَ وحاقَ، وزاغَ))[٦٧].

ويكون المانع للإمالة إمَّا مانعًا للسبب، وهو الراء غير المكسورة، وحروف الاستعلاء السبعة، وهي: الطاءُ، والظاءُ، والصَّادُ، والضَّادُ، والغينُ، والخاءُ، والقافُ، وإمَّا مانعًا في الأصل؛ لذا تكون الموانعُ ثلاثةً:

المبحثُ الأوَّلُ:

المانع الأوَّلُ: أحرفُ الاستعلاء

الألف حرف من حروف الإمالة فإذا وُجِدَ سببٌ من أسبابها من كسرة ظاهرة تقدمت أو تأخَّرت، أو ياءٍ موجودةٍ، فإنها تُمالُ، فإذا وُجِد ما يمنع هذا السبب من الإمالة مُنِعَت الإمالة.

ومن هذه الموانع أحرف الاستعلاء، وهي سبعةٌ: الطاءُ، والظاءُ، والصَّادُ، والضَّادُ، والغينُ، والخاءُ، والقافُ[٦٨]، وتقسمُ على قسمين: ((الأربعةُ الأُولى مُطبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَةٌ، والثلاثةُ الأُخَرُ مُسْتَعْلِيَةٌ غيرُ مُطبَقَةٍ))[٦٩].

وإنمـا سـميت مسـتعليةً مطبقـة؛ لأن ((معنـى الإطبـاق: أن اللسـان ينطبـق علـى الحنـك الأعلى.....والمستعلية ما خرج من أعلى الحنك))[٧٠].

وفي هذا النص توضيح لسبب تسمية بعض حروف الاستعلاء مستعليةً مطبقةً، وتسمية بعضها الآخر مستعليةً فقط.

وبهذا يتبيَّن لنا أنَّ الاستعلاءَ صعودُ الصوت إلى جهة من فوق الحنك، فإن كان مع الاستعلاء انطباق اللسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى، أي – اجتمع فيها هذان الأمران – سُمِّيت الطاءُ، والظاءُ، والصَّادُ، والضَّادُ مُستعليةً مُطبَقةً، وإن كان الانطباق من غير ذلك، أي – انفردت بعض هذه الحروف بخروجها من الحنك الأعلى دون انطباق اللسان عليه – وهي: الغينُ، والخاءُ، والقافُ سُمِّيت مُستعليةً فقط.

ولهذا يكونُ سبب منع حروف الاستعلاء الإمالة أن هذه الحروف تستعلي في مخرجها من الحنك الأعلى عند النطق بها، فتجذب الألف إلى الفتح الذي هو أصل في الفتح، فيقوى سبب التصعُّد، فتمنعه من الانحدار، وهو النزول إلى الأسفل عند النطق بالإمالة.

وقد علَّلَ أبو البركات الأنباري سببَ هذا المنعَ ذلك بسؤال افترضه قائلا: ((فإن قيل: فلِمَ منعت هذه الأحرف الإمالة؟))[٧١]، وأجاب عنه بقوله: ((قيل: لأن هذه الأحرف تستعلي وتتصل بالحنك الأعلى فتجذب الألف إلى الفتح وتمنعه من التسفل بالإمالة))[٧٢].

ويُفسِّرُ تعليل أبي البركات ما قاله العكبريُّ (ت ٦١٦هـ): ((والعلّةُ في ذلك أنَّ الحرفَ المستعليَ يُنحَى به إلى أعْلى الفم والإمالة تَحْرِفُ الحرفَ إلى مَخْرَجِ الياء، وهي من أسفل الفم والصّعودُ بعد التسفُّلِ شاقٌّ فلذلك مُنِع، وهذا نحو قَاعِدٍ وغَالِبٍ ونحوُ نَافِخٍ ونَاشِطٍ))[٧٣].

ولكنَّ أبا البركات الأنباري لم يطلق المنع بها كيفما وقعت بل فصَّل القول فيها، فذكر أن حروف الاستعلاء إذا وقعت بعد الألف مكسورة منعت الإمالة، وإذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع مُبيِّنًا ذلك بسؤال سأله قائلا: ((فإن قيل: فلِمَ إذا وقعت بعد الألف مكسورةً منعت الإمالة وإذا وقعت مكسورةً قبلها لم تمنع؟))[٧٤]، وعلَّل ذلك، وأجاب عنه بقوله: ((قيل: إنما منعت من الإمالة إذا وقعت مكسورةً بعد الألف؛ لأنه يؤدي إلى التصعد بعد الإنحدار لأن الإمالة تقتضي الانحدارَ، وهذه الحروفُ تقتضي التَّصُعَّدَ، فلو أُمِيْلَتْ ههنا لأدَّى ذلك إلى التَّصَعُّدِ بعد الانحدار، وذلك صعب ثقيل فلهذا منعت من الإمالة بخلاف ما إذا وقعت مكسورة قبل الألف فإنه لا يؤدي إلى ذلك فإنك إذا أتيت بالمستعلي مكسورا أضعفتَ استعلاءَهُ، ثم إذا أملت انحدرتَ بعد تصعد والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان الفرق))[٧٥]، أي إذا قال القائلُ: (فاقِدٌ)، و(ساخِطٌ)، فالألف وقعت قبل حرفي الاستعلاء –(القاف، والخاء)، والأصل فيها عدم الإمالة، وهو

النصبُ[٧٦] – أي: الفتحُ –؛ ولهذا لا يحتاج إلى سبب، ولمَّا كانت الإمالة فرعًا احتاجت إلى سبب كالكسرة مثلا.

جاء في كتاب أسرار العربية: (فإن قيل: فلِمَ أَدْخَلْتَ الإمالة الكلامَ؟. قيل: طلبًا للتَّشاكُلِ؛ لئلا تختلفَ الأصواتُ فتتنافر ... وهي فرع على التفخيم، والتفخيمُ هو الأصلُ بدليل أنَّ الإمالة تفتقرُ إلى أسبابٍ تُوجِبُها، وليس التفخيمُ كذلك))[٧٧].

والألف في كلمتي (فاقِد، وساخِط) الأصل فيها عدم الإمالة، وهو النصبُ الذي يقتضي التَّصَعُّدَ، وهو الاتصال بالحنك الأعلى – أي: عدمَ الانحدارِ إلى الأسفلِ – ولكن لمَّا وُجدت الكسرة بعده جازت الإمالة التي تُؤدِّي إلى الانحدار، وهوالاتصالُ بالحنك الأسفل، ولكن وجود حرفي الاستعلاء (القاف) في فاقِدٍ، و(الخاء) في ساخِط منَعا الإمالة؛ لأنهما يقتضيان التَصعُّدَ – أي الاتصالَ بالحنك الأعلى – فيجذبان الألفَ إلى التَّصَعُّد لا إلى الانحدار، فترجع الألفُ إلى أصلها (النَّصبُ)؛ لأنه تقوَّى بحرفي الاستعلاء فتنافرت الأصوات؛ لأنه يحصل تَصَعُّدٌ، ثمَّ انحدارٌ، ثمَّ تصَعُّدٌ.

وهذا يؤكِّدُ أنَّ المنع منهج صوتيٌّ سببه تجانس الأصوات كما أن الإمالة عند جوازها كانت سببًا من أسباب التجانس الصوتيِّ.

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وإنما منعت المستعليةُ الإمالة طلبًا لتجانسِ الصوتِ كما أُميلَ فيما تقدَّمَ طلبًا له؛ لأن هذه الأحرفَ تستعلي إلى الحنك فلو أُميلت الألف في صاعد لانحدرت بعد إصعاد، ولو أملتها في هابط لصعدت بعد انحدار، وكلاهما شاقٌّ لكن الثاني أشقُّ، فلذلك كانت هذه الأحرف بعد الألف أقوى مانعًا))[٧٨].

وأشار الشيخ خالد الأزهري في هذا النصِّ إلى أن أحرف الاستعلاء تمنع الإمالة سواء أتقدمت أم تأخرت.

فإن كانت متقدمةً على الألف يشترط فيها أن تكون متصلة غير مكسورة، أو مفصولة عنه بحرف واحد غير مكسورة أيضًا، أو تكون ساكنةً بعد كسرةٍ، مثال المتصلة غير المكسورة: (صَالِح، وضَامِن، وطَالِب، وظالِم، وغالِب، وخالِد، وقاسم)، ومثال المفصولة بحرف واحد وغير ساكنة بعد كسرة: (غَنائِم)؛ ((لأن الفصل بحرف واحد كلا فصلٍ))[٧٩].

أما إذا كانت مكسورة فلا خلاف في جواز إمالتها، ولا بد أن تكون مفصولة بفاصل؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، نحو: (طِلاب، وغِلاب، وقِتال).

وأما إذا كانت مفصولة عن الألف وساكنة بعد كسرة فاختلف في جواز إمالتها ومنعها، نحوُ: (إصْلاح، ومِقْدام، ومِطْواع، وإرْشاد).

قال ابن جني: ((وقد قدر سيبويه هذا الذي ذهبنا إليه من أن الحركة المجاورة للحرف الساكن كأنها فيه في قولهم: (مِصْباح، ومِقْلات)، فأجاز فيهما الإمالة والفتح جميعا، أما الفتح فلأن الصاد والقاف قد جاورتا الفتحة التي بعدهما وهما ساكنتان فكانتا كأنهما مفتوحتان فصارا كأنهما صَباح وقَلات وهذا مما لا تجوز إمالته، وأما الإمالة فلأنهما قد جاورتا الميم وهي مكسورة فصارتا كأنهما صِباح وقِلات فجازت إمالتهما كما جازت إمالة صِفاف وقِفاف))[٨٠].

وقال المرادي: ((بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكنا بعد كسر، فلا يجوز الإمالة في نحو: (طالِب، وصالِح، وغالِب) بخلاف نحو: (طِلاب، وغِلاب)، ونحو: (إِصْلاح ومِطْواع)، فإن ذلك تجوز إمالته؛ لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا أو ساكنا بعد كسر لا يمنع الإمالة))[٨١]، ثمَّ عقَّبَ على ذلك بقوله: ((تنبيهان: الأول: من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة في نحو: (مِطْواع) لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه،ولم يذكر في المكسور خلافا))[٨٢].

وعلَّل الشيخ خالد الأزهري ذلك بقوله: ((لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة؛ لأن الكسرةَ في التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الألف للكسرة أولى بخلاف ما إذا كان مفتوحًا؛ فإن الفتح يُقَوِّي المستعلي من حيثُ كان الفتحُ معه يمنع الإمالة))[٨٣].

وإن كانت أحرف الاستعلاء متأخرة عن الألف، فإن كان هذا الحرف ((متصلا بالألف كـ(ساخِرٍ) بالخاء المعجمة، و(حاطِبٍ، وحاظلٍ) بالحاء المهملة فيهما، و(ناقِفٍ)، أو منفصلا من الألف بحرف واحد كـ(نافقٍ، ونافخٍ، وناعقٍ، وبالغٍ))[٨٤]، فلا خلاف في منعه الإمالة، أما إذا كان حرف الاستعلاء ((منفصلا من الألف بحرفين كـ(مَواثيق، ومَناشيط))[٨٥]، ففي منعه الإمالة خلاف؛ ولذلك عقَّبَ ابن هشام، وشرحه الشيخ خالد الأزهري بقولهما: (((وبعضهم يُميلُ هذا) المفصولَ بحرفينِ (لتراخي الاستعلاء)))[٨٦].

قال سيبويه: ((وكذلك إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين وذلك قولك مناشيط ومنافيخ ومعاليق ومقاريض ومواعيظ ومباليغ ولم يمنع الحرفان النصب كما لم يمنع السين من الصاد في صويقٍ ونحوه وقد قال قوم المناشيط حين تراخت وهي قليلة))[٨٧]، وقد أوضح المرادي قول سيبويه بقوله: ((وأما المنفصل بحرفين، فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع. قال سيبويه: وهي لغة قليلة، وجزم المبرد بالمنع في ذلك، وهو محجوج بنقل سيبويه))[٨٨].

والظاهر من هذا كله أن المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم؛ ((ولذلك قُيِّدَ المنع بالمتقدِّم بألَّا يكون مكسورًا، ولا ساكنًا بعد مكسور، ولا مفصولا بحرفين، وأطلق في المتأخر، وسبب ذلك أن التصعُّدَ بعد التسفُّل أصعبُ عندهم من التسفُّل بعد التصعُّدِ كما أن التسفُّل بعد التصعُّد أسهلُ من العكس))[٨٩].

حرف الاستعلاء بين التقديم والتأخير

وخلاصة الأمر أنَّ وقوع حرف الاستعلاءِ مع الألف يكون كما يلي:

١- أن يقع حرف الاستعلاء قبل الألف مكسورًا مفصولا بحرف، نحو: خِفاف، وقِباب، وضِراب، وصِفاف، وقِفاف، فتجوز الإمالة من غير خلاف، ووصفها المبرد بأنها أحسن من النصب قائلا: ((لأن الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلى والنصب ها هنا حسن جدا والإمالة أحسن لما ذكرت لك وحسن النصب من أجل المستعلي)) [٩٠].

٢- أن يقع حرف الاستعلاء قبل الألف ساكنًا وقبله كسرة مفصولا بحرف، نحو: مِصباحٌ، ومِقْلاتٌ، فمنهم من يُجوِّزُ الإمالة، ومنهم مَن لا يُجَوِّزُها على خلاف في ذلك، فالعلة في هذا والذي قبله وجود الكسرة لا وجود الحرف الفاصل فكلما كانت الكسرة أقرب إلى حرف الاستعلاء كان جواز الإمالة أرجح كما في الأول، وكلما كانت الكسرة أبعد كان جوازها أبعد[٩١].

٣- أن يقع حرف الاستعلاء قبل الألف المبدلة التي تجوز إمالتها مع غير حرف الاستعلاء من غير فاصل بينهما وفي هذه الحالة تجوز الإمالة مع حرف الاستعلاء أيضًا، نحو: سقَى، وأعطى، ومُعْطَى، وخافَ، ويشفى؛ لأنَّ سبب الإمالة قويّ فغلب المستعلي[٩٢].

ولهذا من قال: (مِتُّ) بكسر الميم جازت الإمالة فيه، ومن قال: (مُتُّ) بضم الميم لا تجوز فيه الإمالة.

٤- أن يقع حرف الاستعلاء قبل الألف مفتوحًا غير مفصول بحرف بأن يقع فاءً في اسم فاعلٍ على وزن (فاعِلٍ) بكسر العين، نحو: (قاسِم، وصالِح، وطالِع)، فلا تجوز الإمالة؛ لِما فيه من تقوية التصَعُّد في حرف الاستعلاء[٩٣].

٥- أن يقع حرف الاستعلاء بعد الألف مكسورًا غير مفصول بحرف بأن يقع عينًا في اسم فاعلٍ على وزن (فاعِلٍ) بكسر العين، نحو: (ناقِد، وفاقِد)، فتكون الإمالة أكثر مَنعًا من وقوع حرف الاستعلاء قبل الألف؛ لِما فيها من التصعُّد بعد الانحدار[٩٤].

٦- أن يقع حرف الاستعلاء بعد الألف مفصولا بحرف مكسور بأن يقع لامًا في اسم فاعلٍ على وزن (فاعِلٍ) بكسر العين، نحو: (ضابِط)، فتكون الإمالة أكثر مَنعًا أيضًا؛ لِما سبق[٩٥].

٧- أن يقع حرف الاستعلاء بعد الألف مفصولا بحرف مكسور، وبعده حرف استعلاء آخر بأن يقع الحرفان عينًا، ولامًا في اسم فاعلٍ على وزن (فاعِلٍ) بكسر العين، نحو: (ضاغِط)، فتكون الإمالة أكثر مَنعًا أيضًا؛ لِما سبق[٩٦].

جاء في المقتضب: ((ولا تجوز الإمالة فى شئ من ذلك))[٩٧]، أي – في النوع الرابع، والخامس، والسادس، والسابع.

المبحثُ الثاني:

المانعُ الثاني: الراءُ غيرُ المكسورةِ

الراءُ حرفٌ من أحرفِ الإمالة الثلاثةِ (الألفِ، والراءِ، وهاءِ التأنيثِ)، وتُمالُ الفتحةُ وحدَها، أي – مُنفردةً عن الألفِ – إذا وقعت قبلَ الراء، ولكنَّها لا تُمالُ إلا بشروطٍ أربعةٍ: ١– أن تكون الراءُ مكسورةً. ٢– أن لا يكون بعد الراء المكسورة حرفُ استعلاء. ٣– أن تكون الفتحةُ في غير ياءٍ. ٤– أن تكون الفتحةُ والراءُ متَّصِلَتَينِ من غير حاجزٍ بين الحرف المفتوح والراء، نحو: (مِنَ الكِبَرِ)، أو منفصلتين بساكن غير ياءٍ، نحو: (مِنْ عَمْرٍو)، أو مُنفصلتَينِ بمكسورٍ، نحو: (أَشِر)، وتمتنع الإمالة في نحو: (الشَّرِق)؛ لوجود حرف الاستعلاء بعد الراء المكسورة، وتمتنعُ أيضًا في نحو: (أَعُوذُ مِنَ الغِيَرِ[٩٨] – بكسر الغين، وفتح الياء –، ومِنَ السِّيَرِ[٩٩] – بكسر السين، وفتح الياء –؛ لأن الفتحة فيهما على الياء، وكذلك تمتنع في نحو: (مِنْ غَيْرِكَ)؛ لكون الفصل بالياء الساكنة[١٠٠].

قال ابنُ مالكٍ: ((والفتحُ قبلَ كسرِ راءٍ في طرفْ * أَمِلْ كَلِلاً يْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ))[١٠١].

فقوله: (لِلأَيْسَرِ مِلْ) توافر فيه الشروطُ الثلاثةُ، وهي: ١– فتحةُ السين قبلَ الراءِ المكسورةِ. ٢– لم يكن بعد الراء المكسورةِ حرفُ استعلاءٍ. ٣– كانت الفتحةُ في غير ياءٍ. ٤– كانت الفتحةُ قبل الراء من غير حاجزٍ بينهما.

وتُمالُ الفتحةُ مع الألف إذا وقعت الراءُ المكسورةُ بعدهما من دون حرف استعلاءٍ، نحوُ: (مِن حِمَارِكَ)، أو مع حرف الاستعلاءِ، نحوُ: (الصِّراط)، و(غارِم)، أومع راء أُخرى غير مكسورةٍ، نحوُ قوله تعالى: {دَارُ الْقَرَارِ}[١٠٢].

فإذا كانت بعد الألف راءٌ غيرُ مكسورةٍ منعت الإمالة، والسببُ في ذلك أنَّ الراءَ حرفٌ مُكَرَّرٌ يستَغرِقُ فترةً زمنيَّةً طويلةً[١٠٣].

قال ابن السرَّاجِ: ((الراءُ فيها تكريرٌ في مخرجِها فإذا قلتَ: (رَاشدٌ)، و(فِرَاشٌ) لم تُمِلْ؛ لأَنَّهم كأَنهم تكلموا براءين مفتوحتينِ فَصارتْ بمنزلةِ القافِ، وتقولُ: (هَذا حِمَارٌ)، و(رأَيتُ حِمَارًا) فلا تُميلُ، ولو كانَ غيرُ الراءِ لأَملتَ، وأَما في الجرِّ فتميلُ الأَلفَ كان أَولُ الحرفِ مكسورًا، أو مفتوحًا، أَو مضمومًا؛ لأَنَّها كأَنَّها حرفانِ مكسورانِ))[١٠٤].

وعلَّلَ ابنُ الأنباري جوازَ الإمالة إذا كانت الراءُ مكسورةً، ومنعها إذا كانت مفتوحةً، أو مضمومةً بقوله: ((فإن قيل فَلِمَ إذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة منعت من الإمالة وإذا كانت مكسورة أوجبت الإمالة؟[١٠٥]، قيل: لأن الراء حرف تكرير فإذا كانت مفتوحة أو مضمومة فكأنه قد اجتمع فيها فتحتان أو

ضـمتان؛ فلـذلك منعـت الإمالـة وأمـا إذا كانـت مكسـورة فكأنـه قـد اجتمـع فيهـا كسـرتان فلـذلك أوجبـت الإمالة))[١٠٦].

وإذا وُجِدت راءٌ مكسورةٌ مـع راءٍ مفتوحـة غَلَبَـتِ المكسـورةُ المفتوحـةَ كمـا غلَبَـت حـرف الاسـتعلاء إذا اجتمعت معه، قال ابنُ السرَّاجِ: ((وقالوا: مِنْ قَرارِكَ فَغَلبتِ الراءُ المكسورةُ الراءَ المفتوحةَ كما غلبتِ الحرفَ المستعلي))[١٠٧].

وساق ابنُ الأنباري سؤالا، وأجاب عنه بقوله: ((فإن قيل فلم غَلَبَتِ الراءُ المكسورةُ حرفَ الاستعلاءِ في نَحْوِ: (طارِد)، والراءَ المفتوحةَ، في نحو: (دار القرَارِ)، وما أشبه ذلك؟، قيل إنما غُلِّبَتِ الإمالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي؛ لأن الكسرة في الراء اكتسبت تكريرا فقويت؛ لأن الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها، فصارت الكسرةُ فيها بمنزلة كسرتين فغَلَبَت بتسفُّلها تَصَعُّدَ المُسْتَعلي، وكما غَلَبَتِ الراءُ المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراءُ المفتوحةُ المشبهةُ به))[١٠٨].

وإذا جاء قبل الألف حرفُ استعلاء، وبين الألف والراء المكسورة حرف مكسور فترك الإمالة أحسن نحو: (مررتُ بقادِرٍ يافتى)، فإذا لم يكن قبلها حرف استعلاء فالإمالة أحسنُ إذا كانت الكسرة لازمةً كما في جمع الكافرين في حالتي النصب، والجر، وأقلُّ حسنًا في المفرد في حالة الجر، وتستوي الإمالة وعدمها في حالة الرفع، قال المبردُ: ((وكذلك[١٠٩] إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة. تقول: مررت بقادر يا فتى، وترك الإمالة أحسن؛ لقرب المستعلية من الألف، وتراخي الراء عنها..... فإن لم يكن قبل الألف حرف من المستعلية، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير إمالة الألف. وذلك قولك: من الكافرين. وإن قلت: من الكافر يا فتى، فالإمالة حسنة، وليس كحسنها في الكافرين؛ لأن الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء، والكافر لا ياء فيه، وليست الكسرة بلازمة للراء إلا في الخفض، وهي في الجماعة تلزم في الخفض والنصب والوقف والإدراج، ولا تكون في الكافر في الوقف. فإن قلت: جاءني الكافر، فاعلم استوت الإمالة والنصب))[١١٠].

وعلَّلَ ابنُ الأنباري جوازَ الإمالة إذا كانت الراءُ مكسورةً، ومنعها إذا كانت مفتوحةً، أو مضمومةً بقوله: ((فإن قيل فَلِمَ إذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة منعت من الإمالة وإذا كانت مكسورة أوجبت الإمالة؟[١١١]، قيل: لأن الراء حرف تكرير فإذا كانت مفتوحة أو مضمومة فكأنه قد اجتمع فيها فتحتان أو ضـمتان؛ فلـذلك منعـت الإمالـة وأمـا إذا كانـت مكسـورة فكأنـه قـد اجتمـع فيهـا كسـرتان فلـذلك أوجبـت الإمالة))[١١٢].

وإذا وُجِدت راءٌ مكسورةٌ مـع راءٍ مفتوحـة غَلَبَـتِ المكسـورةُ المفتوحـةَ كمـا غلَبَـت حـرف الاسـتعلاء إذا اجتمعت معه، قال ابنُ السرَّاجِ: ((وقالوا: مِنْ قَرارِكَ فَغَلبتِ الراءُ المكسورةُ الراءَ المفتوحةَ كما غلبتِ الحرفَ المستعلي))[١١٣].

وساق ابنُ الأنباري سؤالا، وأجاب عنه بقوله: ((فإن قيل فلم غَلَبَتِ الراءُ المكسورةُ حرفَ الاستعلاءِ في نَحْوِ: (طارِد)، والراءَ المفتوحةَ، في نحو: (دار القرَارِ)، وما أشبه ذلك؟، قيل إنما غُلِّبَتِ الإمالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي؛ لأن الكسرة في الراء اكتسبت تكريرا فقويت؛ لأن الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها، فصارت الكسرةُ فيها بمنزلة كسرتين فغَلَبَت بتسفُّلها تَصَعُّدَ المُسْتَعلي، وكما غَلَبَتِ الراءُ المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراءُ المفتوحةُ المشبهةُ به))[١١٤].

وإذا جاء قبل الألف حرفُ استعلاء، وبين الألف والراء المكسورة حرف مكسور فترك الإمالة أحسن نحو: (مررتُ بقادِرٍ يافتى)، فإذا لم يكن قبلها حرف استعلاء فالإمالة أحسنُ إذا كانت الكسرة لازمةً كما في جمع الكافرين في حالتي النصب، والجر، وأقلُّ حسنًا في المفرد في حالة الجر، وتستوي الإمالة وعدمها في حالة الرفع، قال المبردُ: ((وكذلك[١١٥] إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة. تقول: مررت بقادر يا فتى، وترك الإمالة أحسن؛ لقرب المستعلية من الألف، وتراخي الراء عنها..... فإن لم يكن قبل الألف حرف من المستعلية، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير إمالة الألف. وذلك قولك: من الكافرين. وإن قلت: من الكافر يا فتى، فالإمالة حسنة، وليس كحسنها في الكافرين؛ لأن الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء، والكافر لا ياء فيه، وليست الكسرة بلازمة للراء إلا في الخفض، وهي في الجماعة تلزم في الخفض والنصب والوقف والإدراج، ولا تكون في الكافر في الوقف. فإن قلت: جاءني الكافر، فاعلم استوت الإمالة والنصب))[١١٦].

وخلاصةُ الأمر أن الراءَ تكونُ مانعةً للإمالةِ فيما يلي:

١- إذا وقعت بعد الألفِ بشرطِ أن تكون متصلةً بها، نحو قولك: (هذا عِذارٌ، وهذان عاذِرانِ)، أو مفصولةً بحرفٍ، نحوُ قولك: (هذا عاذِرُكَ، ورأيتُ عاذِرَكَ)، أو مفصولةً بحرفين، نحوُ قولك: (هذه دَنانيرُك، وأخذتُ دَنانيرَكَ)[١١٧].

٢- إذا وقعت قبل الألفِ سواءٌ، وذلك بشرطينِ:

أ- ألَّا تكونَ الراءُ مكسورةً سواءٌ أكانت الكسرةُ بعد الألفِ، نحوُ قولك: (رَاشِد) أم قبلها متصلةً بها، نحوُ قولك: (فِرَاش)، أو منفصلةً عنها بحرفٍ في حالتي الرفع، والنصب، نحوُ قولك: (هذا حِمارٌ، ورأيتُ حِمارًا). أما إذا كانت الراءُ مكسورةً قبل الألفِ مفصولةً بحرف جازت الإمالة، نحو قولك: (رِجال)، وكذلك إذا كانت بعد الألفِ في حالة الجرِّ، نحوُ قولك: (نظرت إلى الحمارِ)، وقولك: (من الكافِرِينَ)، وقولك: (من الكافِرِ يا فتى) على اختلافٍ في حسنها.

ب- ألَّا تكون الراءُ ساكنةً بعد كسرة، نحو قولك: (رَاشِد، وفِرَاش). أمّا إذا كانت ساكنةً بعد كسرةٍ جازت الإمالة، نحوُ قولك: (إرْشاد، ومِطْوَاع)[١١٨].

وهذا المانع الثاني هو المراد بقول ابن مالكٍ: ((كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِكَالْمِطْوَاعِ مِرْ))[١١٩].

المبحث الثالث:

ما كان ممنوعًا من الإمالة في الأصل

إن بعض الأسماء والأفعال والحروف تمتنع فيها الإمالة، فالإمالة تكون في الأسماء، والأفعال المتمكنة، فيرى النحاة ما كان على ثلاثة أحرف في الأسماء الثلاثية الواوية لا يمال، وقد أوضح ذلك سيبويه بقوله: (وقد يميلون فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو))[١٢٠]. على أن الأصل عدم الإمالة، قال الصيمري: ((فما كانت ألفه منقلبة عن واو لا يمال نحو: (قفا، عصا، رحا)))[١٢١]، وعلَّلَ ذلك ابن يعيش بقوله: ((فإن كان اسمًا، نحو: (عصًا، قفًا، رَحًا) لم تمل ألفه؛ لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال؛ لأن الأفعال تكون على: (فَعَلَ، وأَفْعَلَ، واستفعَلَ، وفَعَّلَ)، والأسماء لا تتصرف هذا التصرف فلا يكون فيها إمالة))[١٢٢].

أما الأسماء الثلاثية اليائية فتمال نحو: (فتى، رحى)، وكذلك الزائدة على الثلاثة، قال الصيمري: ((وما كانت ألفه منقلبة عن الياء أُميلت، نحو: (رَحى، وفَتى)، أما إذا كان أكثر من ثلاثة أحرف في آخره ألف فإن إمالته جائزة، نحو: (ملهى، ومَرعى)))[١٢٣].

أما الأسماء المبهمة، فقال النحاة لم تسمع إمالتها عن العرب[١٢٤].

أما الأفعال الثلاثية الواوية فهناك خلاف واقع بين النحاة ذكر سيبويه: ((فأما ناب ومال وباع فإنه من يميل يلزمها الإمالة على كل حال لأنه إنما ينحو نحو الياء التي الألف في موضعها، وكذلك خاف لأنه يروم الكسرة التي في خفت كما نحا نحو الياء، وكذلك ألف حبلى لأنها في بنات الياء، وقد بُيِّنَ ذلك ألا تراهم يقولون طاب وخاف ومعطى وسقى فلا تمنعهم هذه الحروف من الإمالة، وكذلك باب غزا لأن الألف هاهنا كأنها مبدلة من ياء ألا ترى أنهم يقولون صغا وضغا))[١٢٥].

والمنطق اللغوي يقول إن الفعل (غزا– يغزو) واوي أيضا، وهذا الاضطراب الواقع في عبارة سيبويه قد بيَّنه الصيمري، فقال: ((إن هذه الأفعال كلها تمال سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء))[١٢٦]، والسبب ((لأنها في الفعل، والفعل ثقيل وهو أحقُّ بالتصرف والتخفيف))[١٢٧]، وقيل إن هذه الأفعال الواوية ألفها تؤول إلى الياء، قال المرادي: ((يجوز إمالة الألف في (دعا، غزا) من الفعل الثلاثيِّ وإن كانت من واو؛ لأنها تؤول إلى الياء في نحو: (دُعِيَ، غُزِيَ) من المبني للمفعول))[١٢٨].

وقد أنكر عليهم المبرد ذلك قائلا: ((فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف فإن الإمالة فيه قبيحة، نحو: (دعا، وغزا، وعدا)، وقد يجوز على بعد؛ لأن هذه الألف هي التي تُمالُ في أغزى ونحوه))[١٢٩].

وهذا القول هو الصحيح لسببين:

الأول: إذا قلنا: إن الأفعال (دعا، وغزا)، وغيرهما من الأفعال الواوية تؤول إلى الياء في بعض التصاريف فإن هذا لا يكون مُسَوِّغًا لإمالتها، بل لا بد من أن تجتمع الكتابة على صورة الياء مع النطق لتكون مسوغا لإمالتها لتكون إمالتها كإمالة حُبْلى، وما كان رباعيا فصاعدًا؛ لأنه يكتب على صورة الياء سواء كان واويا أم يائيا أم ليس له أصل، وبهذا تكون الكتابة مسوغًا للإمالة فيها وفي أغزى وما شاكلها.

أما صغا، وضغا اللتان ذكرهما سيبويه فلا ترقيان لأن تكونا دليلا على إمالة الألف المنقلبة عن الواو؛ لأن ألفهما منقلبة عن واو، وإن جاءت ياء في بعض التصاريف؛ ولذلك كتبت ألفا قائمة فيهما، يضاف إلى ذلك أن (صَغا) ورد أنها منقلبة عن ياء فتكون واوية ويائية.

جاء في تاج العروس: ((و(صَغا) إلى الشَّيءِ (يَصْغُو)، كدَعَا يَدْعُو، و(يَصْغَى)، كسَعَى يَسْعَى؛ هكذا هو في النسخِ ومثْلُه في نسخِ المُحْكم))[١٣٠].

ونقل ابن عادل عن الراغب ما يؤيد ذلك قائلا: ((بل قد حَكى الرَّاغبُ أنه يُقَال: صَغَيْتُ الإنَاءَ، وأصغَيْتُه، وصَغِيت بكسر الغَيْن، يُحْتَمل أن يَكوُن من ذَوَات اليَاءِ، ويُحْتَمل أن يكُون من ذَواتَ الواوِ، وإنَّما قُلِبَت الواوُ ياءً؛ لانكسار ما قَبْلَها، كقَوِي، وهُو من القُوَّ ة))[١٣١].

الثاني: لم نجد من القراء من يميل الألف المنقلبة عن الواو في الأفعال الثلاثية حتى وإن جازت الإمالة على بعد، وأكَّد ذلك المرادي عند حديثه عن إمالة الألف للمشاكلة في (تلا) من قوله تعالى: {وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا}[١٣٢]،فأميلت ألف تلاها ليشاكل اللفظ بها اللفظ بما بعدها، وألفي {وَالضُّحَى* وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى}[١٣٣]؛ ليشاكل التلفظ بهما بما بعدها أيضًا، قال المرادي: ((السبب المقتضي لإمالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم تعتبره القراء؛ ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال، فلما أمالوا "تلاها" ونحوه وليس عادتهم إمالة ذلك، علم أن الداعي إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب))[١٣٤]، وليس لأنها تكون ياء في بعض التصاريف.

وبهذا يكون رأي المبرد ومن تبعه في ذلك أصح وأقوى من رأي سيبويه ومن تبعه.

أما الحروف فلا يُمالُ منها شيء، قال أبو البركات الأنباري: ((فإن قيل فلم لم تدخل الإمالة في الحروف قيل لأن الإمالة ضرب من التصرف أو لتدل الألف على أن اصلها ياء والحروف لا تتصرف ولا تكون ألفاتها منقلبة عن ياء ولا واو))[١٣٥].

فإن قيل: فلِمَ جازت الإمالة في بلى و يا في النداء، وهما حرفان؟.

أجاب عنه المرادي بقوله: ((أما (بلى) فإنما أميلت؛ لأنها أغنت غناء الجملة، وأما (يا) في النداء فإنما أميلت؛ لأنها قامت مقام الفعل، فجازت إمالتها كالفعل، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى))[١٣٦].

ويعني بقوله عن بلى؛ (لأنها أغنت غناء الجملة) أن بلى حرف جواب تأتي بعد النفي، ففي قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُواْ بَلَى وَرَبِّنَا}[١٣٧]، فأغنت بلى عن قوله تعالى: هذا بالحق، وهو جملة مكونة من مبتدإ وخبر، قال ابن هشام متحدثًا عن (نعم): ((كما نزلت بلى منزلة الفعل في الإمالة))[١٣٨]، وقال ايضًا: ((والحاصل أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي))[١٣٩]، ويعني بقوله عن يا؛ (لأنها قامت مقام الفعل) أن المنادى في مثل قولنا: (يا زيدُ) منصوب بالفعل (أدعو)، قال ابن هشام: ((بل بأدعو محذوفا لزوما))[١٤٠].

وأجاز سيبويه إمالة (با)، و(تا)؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، ونقل المرادي جواز الإمالة في حروف التهجي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف قائلا: ((حروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح))[١٤١].

النتائج

ما مرَّ على القارئ هو خلاصة أوضحنا بها موانع الإمالة بكل ما فيها من تعقيد وتشابك، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج:

١- بدا واضحًا أن الإمالة تهدف إلى التناسق والانسجام بين الأصوات حتى لا ينتقل من فتح إلى كسر مرَّةً واحدة، فوجب أن تكون حالة بين الحالتين.

٢- هذه الحالة خاصة بالنطق، وليس فيها رسم يمثِّلُها.

٣- قد كان هناك مادة لغوية معقَّدة اشتملت على اضطراب واضح في آراء النحاة، وفي توضيح القواعد الثابتة، والسبب في ذلك يعود إلى سماع العديد من الألفاظ بالإمالة، والتي تخرج عن بعض قواعدهم.

٤- فهمنا من البحث أن الموانع تكون إما الراء غير المكسورة، وإما أحرف الاستعلاء، وإما ما يكون ممتنعًا أصلا.

٥- أن حكم الإمالة الجواز لا الوجوب، فمن العرب من أمال، ومنهم من لم يُمِل، بل نطق بالفتح على الأصل.

٦- أكد البحث على أن الإمالة منتشرة في لهجات العرب القديمة، وتمثِّل مستوًى من اللغة الفصحى، وهي الآن منتشرة في بعض اللهجات العربية أيضًا كما في اللهجة اللبنانية، والمصرية العامية، واللهجة المصرية تُميلُ الفتحة نحو الضمة، والألف نحو الواو، مثل قولهم: (فُوق، نُوع)[١٤٢].

الهوامش

١. الصحاح: ٩٥/٤.
٢. مختار الصحاح: ٦٤٢.
٣. التعريفات: ٢٥٠.
٤. لسان العرب: ٦٣٦/١١، وينظر مختار الصحاح: ٦٤٢.
٥. شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٦/٢، وينظر دستور العلماء= جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ١٢٢/١.
٦. سر صناعة الاعراب: ٥٢/١، وينظر أوضح المسالك: ٣٤٦/٢، التعريفات: ٥٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٤٦/٢، والتوقيف على مهمات التعريف: ٩٠.
٧. ((الاضجاع: في باب الحركات كالإمالة والخفض، وهو مجازٌ أيضًا، يُقال: أضجَعَ الحرفَ، أي أماله إلى الكسر))، تاج العروس من جواهر القاموس: ٤٠٤/٢١.
٨. ((بطح: البَطْحُ البَسْطُ بَطَحه على وجهه يَبطَحُه بَطْحًا أَي أَلقاه على وجهه فانْبَطَح))، لسان العرب: ٤١٢/٢.
٩. النشر في القراءات العشر: ٣٦/٢، وينظر الإتقان: ٢٤٤/١.
١٠. القواعد والإشارات في أصول القراءات: ٥٠، وينظر شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: ٢٢٠/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٢٠/٤.
١١. ينظر النشر في القراءات العشر: ٣٦/٢، والاتقان في علوم القرآن: ٢٤٤/١.
١٢. الكتاب: ١١٧/٤، وينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٥٠٣/٣، و همع الهوامع: ٤١٤/٣.
١٣. الأصول في النحو: ١٦٠/٣.
١٤. الخصائص: ١٦٤/١.
١٥. شرح شافية ابن الحاجب: ٥/٣.
١٦. [1] ينظر التكملة: ٥٢٨، و الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٦٨١، و شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: ٢٢١/٤، وهمع الهوامع: ٤١٤/٣.
١٧. ينظر في اللهجات العربية إبراهيم أنيس: ٥٠.
١٨. ينظر الإمالة في القراءات واللهجات العربية: ١٠١- ١٠٢.
١٩. كتاب سيبويه: ١٢٦/٤.
٢٠. شرح التصريح على التوضيح: ٣٥١/٢.
٢١. شرح التصريح على التوضيح: ٣٥١/٢.
٢٢. كتاب سيبويه: ١٤٣/٤.
٢٣. الخبط بفتحتين: ورق العضاة من الطلح ونحوه، يضرب بالعصا ليتناثر ثم تعلف به الإبل.
٢٤. العرد: الشديد من كل شيء.
٢٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٥٠٤/٣،وينظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٢/٢.
٢٦. أوضح المسالك: ٣٥٢/٢.
٢٧. شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٢/٢.

٢٨.التبصرة والتذكرة: ٢/٧١٠.

٢٩.الأصول في النحو: ٣/١٦٠.

٣٠.الخصائص: ١/١٦٤.

٣١.أسرار العربية: ١/٣٤٨.

٣٢.اللباب علل البناء والإعراب: ٢/٤٥٢.

٣٣.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/١٤٩١.

٣٤.همع الهوامع: ٣/٤١٤، وينظر شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: ٤/٢٢١.

٣٥.أوضح المسالك: ٢/٣٤٧، وينظر: حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات: ١/٢٥.

٣٦.الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٤٥.

٣٧.النشر في القراءات العشر: ٢/٣٩.

٣٨.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/١٤٩٢.

٣٩.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/١٤٩١.

٤٠.ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/١٤٩١.

٤١.أوضح المسالك: ٢/٣٤٧، وينظر كتاب سيبويه: ٤/١١٨– ١١٩، و٤/١٣١، والأصول في النحو: ٣/١٦١.

٤٢.أوضح المسالك: ٢/٣٤٧، وينظر كتاب سيبويه: ٤/١٢٠، و كتاب سيبويه: ١٣١– ١٣٢، و الأصول في النحو: ٣/١٦١.

٤٣.أوضح المسالك: ٢/٣٤٨، وينظر كتاب سيبويه: ٤/١٢٠– ١٢١، وكتاب سيبويه: ٤/١٣١، و الأصول في النحو: ٣/١٦٢.

٤٤.أوضح المسالك: ٢/٣٤٨، وينظر كتاب سيبويه: ٤/١٢١– ١٢٢، و الأصول في النحو: ٣/١٦٠.

٤٥.[1] أوضح المسالك: ٢/٣٤٨، وينظر كتاب سيبويه: ٤/١١٧، و٤/١١٧– ١١٨، و الأصول في النحو: ٣/١٦٠– ١٦١.

٤٦.أوضح المسالك: ٢/٣٤٨، وينظر كتاب سيبويه: ٤/١٢٣، و الأصول في النحو: ٣/١٦٣.

٤٧.أسرار العربية: ١/٣٤٨.

٤٨.المقتضب: ٣/٤٢.

٤٩.ينظر كتاب سيبويه: ٤/١٣٧، والمقتضب: ١/١٤٢، والأصول في النحو: ١/١٦٧.

٥٠.ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ٧٣.

٥١.شرح الأشموني: ٤/٢٢٥.

٥٢.حاشية الصبان: ٤/٢٢٥.

٥٣.ينظر أوضح المسالك: ٤/٣٥٤.

٥٤.ينظر أوضح المسالك: ٤/٣٥٤.

٥٥.أوضح المسالك: ٤/٣٥٥.

٥٦.ينظر أوضح المسالك: ٤/٣٥٥.

٥٧.ينظر أوضح المسالك: ٤/٣٥٥.

٥٨.ينظر أوضح المسالك: ٤/٣٥٥.

٥٩.ينظر المقتضب: ٤٢/٣، وينظر أوضح المسالك: ٣٥٥/٤.
٦٠.ينظر المقتضب: ٤٢/٣، وينظر أوضح المسالك: ٣٥٥/٤.
٦١.ينظر أوضح المسالك: ٣٥٥/٤.
٦٢.ينظر أوضح المسالك: ٣٥٥/٤.
٦٣.ينظر أوضح المسالك: ٣٥٥/٤.
٦٤.ينظر المقتضب: ٤٢/٣.
٦٥.المقتضب: ٤٢/٣.
٦٦.أوضح المسالك: ٣٥٧/٤.
٦٧.أوضح المسالك: ٣٥٧/٤.
٦٨.أوضح المسالك: ٣٤٩/٢.
٦٩.التبصرة والتذكرة: ٧١٢/٢.
٧٠.التبصرة والتذكرة: ٧١٢/٢.
٧١.أسرار العربية: ٣٤٩/١.
٧٢.أسرار العربية: ٣٤٩/١- ٣٥٠.
٧٣.اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٥٤/٢.
٧٤.أسرار العربية: ٣٥٠/١.
٧٥.أسرار العربية: ٣٥٠/١.
٧٦.ينظر المقتضب: ٤٧/٣، و٤٨، و٤٩.
٧٧.أسرار العربية: ٣٤٨/١.
٧٨.شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٩/٢.
٧٩.شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٩/٢.
٨٠.سر صناعة الإعراب: ٧٩/١، وينظر الكتاب: ١٣٠/٤.
٨١.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٤٩٨/٣.
٨٢.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٤٩٨/٣.
٨٣.شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٩/٢.
٨٤.شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٠/٢.
٨٥.شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٠/٢.
٨٦.أوضح المسالك: ٣٥٠/٢.
٨٧.الكتاب: ١٣٠/٤.
٨٨.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٤٩٧/٣.
٨٩.شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٠/٢.
٩٠.المقتضب: ٤٧/٣، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٥٥/٢.
٩١.ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٥٥/٢.
٩٢.ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٥٥/٢.

٩٣.ينظر المقتضب: ٤٦/٣.

٩٤.ينظر المقتضب: ٤٦/٣.

٩٥.ينظر المقتضب: ٤٦/٣.

٩٦.ينظر المقتضب: ٤٦/٣.

٩٧.المقتضب: ٤٦/٣.

٩٨.والغير: جمع غيرة؛ وهي أحوال الدهر وأحداثه المتغيرة.

٩٩.والسير: جمع سيرة؛ وهي السنة والطريقة.

١٠٠.ينظر ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: ٢٤٦/١، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٥٠٣/٣– ١٥٠٤.

١٠١.ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ٧٣.

١٠٢.سورة غافر، من الآية: ٣٩، وينظر توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك: ١٤٩٨/٣.

١٠٣.التطبيق الصرفي: ١٧٩.

١٠٤.الأصول في النحو: ١٦٧/٣.

١٠٥.أي أجازَتْها؛ لقوله في سبب إمالة الحروف المستعلية: ((لأن الكسرة تضعف استعلاءه فصارت سلما إلى جواز الإمالة)) أسرار العربية:٣٥٠.

١٠٦.أسرار العربية: ٣٥١.

١٠٧.الأصول في النحو: ١٦٧/٣.

١٠٨.أسرار العربية: ٣٥١.

١٠٩.أي تكون الإمالة حسنةً إذا وقع قبل الألف حرف من أحرف المستعلية.

١١٠.المقتضب: ١٤٢/١، وينظر كتاب سيبويه: ١٣٧/٤، وينظر الأصول في النحو: ١٦٧/١.

١١١.أي أجازَتْها؛ لقوله في سبب إمالة الحروف المستعلية: ((لأن الكسرة تضعف استعلاءه فصارت سلما إلى جواز الإمالة)) أسرار العربية:٣٥٠.

١١٢.أسرار العربية: ٣٥١.

١١٣.الأصول في النحو: ١٦٧/٣.

١١٤.أسرار العربية: ٣٥١.

١١٥.أي تكون الإمالة حسنةً إذا وقع قبل الألف حرف من أحرف المستعلية.

١١٦.المقتضب: ١٤٢/١، وينظر كتاب سيبويه: ١٣٧/٤، وينظر الأصول في النحو: ١٦٧/١.

١١٧.ينظر شرح ابن عقيل: ١٨٧/٤.

١١٨.ينظر شرح ابن عقيل: ١٨٧/٤.

١١٩.ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ٧٣.

١٢٠.الكتاب: ١١٩.

١٢١.التبصرة والتذكرة: ٧١١/٢.

١٢٢.شرح المفصل: ٥٧/٩، وينظر المقتضب: ٤٤/٣.

١٢٣.التبصرة والتذكرة: ٧١١/٢.

١٢٤.التبصرة والتذكرة: ٢/٧١١. كأسماء الاشارة

١٢٥.الكتاب: ٤/١٣١– ١٣٢، وينظر الأصول في النحو: ٣/١٦٥.

١٢٦.التبصرة والتذكرة: ٢/٧١١.

١٢٧.التبصرة والتذكرة: ٢/٧١١.

١٢٨.توضيح المقاصد والمسالك: ١/١٤٥.

١٢٩.المقتضب: ٣/٤٤.

١٣٠.تاج العروس: ٣٨/٤٢٣.

١٣١.اللباب في علوم الكتاب: ٨/٣٨٩.

١٣٢.سورة الشمس، الآية: ٢.

١٣٣.سورة الضحى، الآيتان: ١– ٢.

١٣٤.توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٥٠١.

١٣٥. أسرار العربية: ١/٣٥١.

١٣٦.أسرار العربية: ١/٣٥١– ٣٥٢.

١٣٧.سورة الأنعام، من الآية: ٣٠.

١٣٨.مغني اللبيب: ٤٥١.

١٣٩.مغني اللبيب: ٤٥٢.

١٤٠.مغني اللبيب: ٤٨٨.

١٤١.توضيح المقاصد والمسالك: ١/١٥٤.

١٤٢.التطبيق الصرفي: ١٧١– ١٨١.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المندوب: الناشر دار الفكر- لبنان- ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- اِرْتشاف الضَّرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط١، توزيع مطبعة الخانجي- القاهرة- مصر- ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي سوريا، (د- ت).
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج (ت٣١٩هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- ألفية ابن مالك في النحوِ والصَّرفِ، لابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) مطبعة كرم ومكتبتها / دمشق- الشام- (د.ت).
- الإمالة في القراءات واللهجات العربية، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة، مصر، ط٢، ١٩٧١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل- بيروت- ط٥- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين . دار الهداية . (د،ت).
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري من نحاة القرن الرابع الهجري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي دار إحياء التراث، جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٩٨٢م.
- التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة، بيروت، ٢٠٠٩م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي- بيروت- ط١- ١٤٠٥هـ.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية- لبنان- بيروت- ط١- ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق: كاظم بحر مرجان، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر- جامعة الموصل- ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية- بيروت- ط١- ٢٠٠٥م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر- بيروت، دمشق- ط١- ١٤١٠هـ.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٥هـ)، ومعه كتاب: شرح الشواهد للعيني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي،(د،ت).
– حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح: يس بن زين الدين الحمصي، الشهير بالعليمي (ت١٠٦١هـ– ١٦٥١م)، تصحيح: لجنة من العلماء، دار الفكر– (د،ت).
–حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات، محمد عبد الرحمن الخليجي وكيل مشيخة مقارئ الإسكندرية. من المكتبة الشاملة.
– الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي– بيروت– لبنان– (د،ت).
– دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، تحقيق وعرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية – لبنان، بيروت– ط١– ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م
– الرعاية لتجويد القرَّاء وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط٢، ١٩٨٤م.
– سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم– دمشق– ط١– ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد– دار التراث– القاهرة، دار مصر للطباعة– ط٢٠، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩١٨هـ)،مطبوع مع حاشية الصبان.
– شرح التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تصحيح: لجنة من العلماء، دار الفكر– (د،ت).
– شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن– محمد الزفزاف– محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
– شرح المفصل، لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د– ت).
– الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: محمد زكريا يوسف، دار العلم للملايين– بيروت– ط٤– ١٩٩٠م.
– في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية– ط٤– (د–ت).
– القواعد والإشارات في أصول القراءات، لأبي الرضا الحموي (ت٧٩١هـ) المكتبة الشاملة.
– الكتاب، لأبي عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٥م.
– الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية– دمشق– ١٩٧٤م.

– اللباب في علل البناء والاعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الاله النبهان، ط١– دار الفكر– دمشق– ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.
– اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان – ط١– ١٤١٩ هـ –١٩٩٨ م
– لسان العرب، محمد بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، (د– ت).
– مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٧٢١هـ) تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر– بيروت– ط٦– ١٩٨٥.
– المقتضب، المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت– ١٣٨٢هـ– ١٩٦٣م.
– النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي، الشهير بابن الجزري (٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع –شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– (د– ت).
– همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.